مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٧٢

الجمعة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد نتسوان
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (***تكلمت بالإنكليزية***): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وينضم السيد غريفيث إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو منّ عمّان.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (***تكلم بالإنكليزية***): لعل أعضاء المجلس يذكرون أنه، بعد الأحداث التي وقعت في الجنوب في آب/أغسطس من هذا العام، دعوت إلى اتخاذ إجراء حاسم من أجل اغتنام الفرص المتاحة للسلام في اليمن. ومنذ ذلك الحين، ما برح زخم التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن يتزايد. لقد شهدنا الأطراف يعملون معا بدعم من المملكة العربية السعودية، والقوى الإقليمية، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل توفيقي بشأن مجموعة من المسائل؛ بما في ذلك الحالة في الجنوب، ووقف تصعيد الأعمال العدائية، وتحديات اقتصادية محددة. وليس أي من هذه المسائل بالأمر الهين؛ كما لم يكن توصل الجهات المعنية إلى حلول توفيقية بالإنجاز الهين.

لقد بدأنا الآن نشهد في اليمن الحاجة إلى نوع من القيادة التي ترسي السلام. إن القائد صوب السلام هو الشخص الذي يمارس فن التنازلات والشمول، وهو الذي يُعلي رحابة الصدر على الاستحقاق. إننا نشهد الآن بعض الأدلة على هذا النوع من القيادة. وأود أن أقدم بعض الأمثلة على ذلك في هذه الإحاطة الإعلامية.

إن اتفاق الرياض الموقع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي، هو أول مثال لذلك. إن الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس خلقت ما حددتُه للمجلس آنذاك بأنه ”تهديد وجودي“ لليمن. كان احتمال تفكك الدولة حقيقيا، وبصراحة، كان مروعا. وخلال المحادثات التي أدت إلى اتفاق الرياض، الذي جرى التفاوض بشأنه لما يربو على ٨٦ يوما، جلس قادة الأطراف المتنازعة، واتفقوا على العمل من أجل قضية أكبر. وأثنى الوسيط، وهو المملكة العربية السعودية على شجاعتهم، بأفضل ما يتسم به هذا الدور من تقاليد، بدلا من انتقادهم بسبب أسابيع العمل الشاق العديدة التي مضت من أجل تحقيق ذلك.

ويجب علينا جميعا أن نشكر الرئيس هادي منصور والمجلس الانتقالي الجنوبي، فضلا عن القيادة السعودية على هذا النموذج المتمثل في كيفية إبراز أفضل ما في الأطراف. وينبغي أن يكون هذا بمثابة حافز للمضي باليمن بسرعة صوب تسوية النزاع المعروض علينا في المجلس من خلال الوسائل السياسية.

ويبين إنجاز المملكة العربية السعودية في هذا الصدد الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الدعم الإقليمي في جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام. فقبل أسبوعين، كان لي شرف الاجتماع بولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود. وكان موقفه

إيجابيا جدا بشأن آفاق التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع في اليمن وأوضح لي أن المملكة العربية السعودية سوف تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك في القريب العاجل. كما أكد ذلك في يوم الأربعاء الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في رسالته إلى مجلس الشورى، التي أعرب فيها عن أمله في أن يفتح الاتفاق الموقع في الرياض المجال أمام محادثات سلام أوسع نطاقا. وأُعرب عن امتناني لقيادتي الملك والأمير ولي العهد على عبارات التأييد الصادرة عنهما.

وفي ما قد يُعتبر علامة أهم على أن شيئا ما يتغير في اليمن، أود أن أسترعي اهتمام المجلس إلى مؤشر بسيط يتعلق بالحرب نفسها. ففي الأسبوعين الماضيين، انخفضت وتيرة تلك الحرب انخفاضا كبيرا. وتفيد التقارير بأن نسبة الغارات الجوية على نطاق البلد انخفضت بما يقرب من ٨٠ في المائة في الأسبوعين السابقين. إنني أدرك أن تلك فترات قصيرة، ولكنها مع ذلك، لافتة للنظر. وفي الأسابيع الأخيرة، كانت هناك فترات مدة كل منها ٤٨ ساعة كاملة دون حدوث ضربات جوية للمرة الأولى منذ بدء النزاع.

ونطلق على هذا تخفيفا لحدة التوترات، وتخفيضا لوتيرة الحرب، ونأمل أن يكون بمثابة خطوة نحو تحقيق وقف إطلاق النار الشامل في اليمن، الأمر الذي ما برح يدعو إليه السيد لوكوك، والسيدة مولر، والعديد من أعضاء المجلس، منذ فترة طويلة. وقد استمر للشهر الثاني على التوالي، وقف إطلاق القذائف وهجمات الطائرات المسيرة على الأراضي السعودية الذي أعلنته حركة أنصار الله في ٢٠ أيلول/سبتمبر. إن الجهود الرامية إلى تهدئة العنف لا تزال مستمرة. ويحدوني الأمل في أن نتمكن جميعا في وقت قريب من الاستفادة من هذا الإنجاز.

وأود أن أقول بوضوح شديد أنني أدعم وأؤيد تأييدا كاملا جميع الجهود المبذولة للحد من الحرب في اليمن. وإنني على يقين من أن أعضاء المجلس متفقون معي. وبصفتنا الأمم المتحدة، فإننا نواصل التمسك بمسؤوليتنا للتقريب بين الأطراف لإنهاء النزاع. إن ما يجري في الوقت الحالي، سواء في الجنوب والشمال، يضع الأسس اللازمة، بل الضرورية لتلك العملية. والأفعال التي شهدناها تُترجَم إلى تخفيض في وتيرة الحرب وإلى اتفاق بشأن الجنوب، إنما هي قرارات القادة الذين بدأت آفاق السلام التي لا لبس فيها وإن كانت غير واضحة المعالم بعدُ، ترتسم أمامهم. إن ما يقومون به هو الصواب. فلنُكثف من مثل تلك الجهود. ولذلك، فإننا نحتفي بهذه الإنجازات، حتى ونحن نحضر للإسهام، بدورنا، في هذه الجهود.

ويتعلق المثال الثالث بتنفيذ اتفاق ستوكهولم، الذي مرّ على إبرامه الآن ما يقارب السنة. وقد شهدنا بوادر إيجابية متواترة في الحديدة، حيث اتخذت الأطراف مزيدا من الخطوات للمضي قدما بتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم في العام الماضي. وفي إحاطة إعلامية سابقة للمجلس، تطرقتُ ومارك لوكوك إلى الحاجة الماسة إلى تحلي حكومة اليمن بقدر من المرونة الإبداعية التي تتيح لناقلات النفط الدخول على وجه السرعة إلى الحديدة لتجنب إلحاق ضرر ساحق بسبل العيش من جراء النقص في الوقود، الذي كانت معالمه واضحة بالفعل في صنعاء وفي مدن أخرى. وفي ذلك الوقت، تمسكت الحكومة بحقها في إصدار مراسيم لغرض زيادة الضرائب – وهي عملية أدت إلى تسييس حالة الجمود التي تخيم على واردات النفط إلى صنعاء والمحافظات المحيطة بها.

ومع ذلك، فقد اتفق الفريق الاقتصادي والتقني التابع للحكومة، في هذا الشهر، مع مكتبي على إنشاء آلية يودِع بموجبها التجار الضرائبَ والرسوم الجمركية على شحنات النفط والغاز التجارية في حساب خاص في المصرف المركزي في الحديدة، تحت إشراف الأمم المتحدة. وستخصص العائدات لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في الحديدة وفي أماكن أخرى، على النحو المبين في الجزء الخاص بالحديدة من اتفاق

ستوكهولم. وأود أن أعرب عن امتناني لكل من الحكومة وحركة أنصار الله للتنازلات التي قدمتاها من أجل تحقيق تقدم كبير في معالجة هذه المسألة المتعلقة بإيرادات الميناء وحل مأزق دخول ناقلات النفط إلى الحديدة. والنتيجة هي أن ناقلات النفط تدخل الآن الحديدة وأنه تم تفادي حدوث أزمة بفضل التفكير الخلاق للجهات المعنية.

وفي الحديدة، عززت الأطراف أيضا التزامها بوقف إطلاق النار. وقد أتاح إنشاء آلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر تخفيضَ عدد الحوادث الأمنية في المحافظات؛ فثمة الآن تراجع بنسبة ٤٠ في المائة في الحوادث المسجلة مقارنة بالفترة التي سبقت دخول الآلية حيز النفاذ. ومنذ إنشاء خمسة مراكز مراقبة مشتركة على الخطوط الأمامية في الحديدة، لاحظنا أيضاً انخفاضا بنحو ٨٠ في المائة في عدد الحوادث الأمنية في المدينة. وبالفعل، لم تسجل أية حوادث على الإطلاق في المدينة لعدة أيام متتالية – وهو أمر لافت للانتباه وجاء بعد تأخير، ولكنه محل ترحيب كبير. وأود أن أشيد بالأطراف، كما سيفعل بكل تأكيد اللواء غوها، على هذا التعاون البناء. فهي إنجازات رائعة وجديرة بأن نشيد بها جميعا. وأرى أن الحديدة مثال آخر على أهمية التنازل الإبداعي الذي يحل محل الرغبة في تحقيق النصر.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تضطلع بدور حيوي في دعم الأطراف في مجال تنفيذ ذلك الاتفاق. ولذلك، أود أن أعرب عن بعض القلق هنا إزاء تزايد القيود المفروضة على تحركات أفراد البعثة في الحديدة. ولا تعوق هذه القيود العمليات اليومية التي تقوم بها البعثة فحسب، بل تهدد أيضا تنفيذ ولايتها. وآمل أن السلطات المعنية ستقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حرية التنقل اللازمة للبعثة حتى يتسنى لها الاضطلاع بولايتها.

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كان لمكتبي شرف الاجتماع لمدة يومين بـ ٢٠ من قيادات السلام النسائية اليمنية من جميع أنحاء البلد. وقد ناقشنا معا عناصر أية تسوية سياسية لضمان أخذ وجهات نظرها في الاعتبار الآن، قبل أن يتم التفاوض بشأن التسوية. كما قدمت أدلة عن إسهام الجماعات النسائية إسهاماً جوهريا، وربما فريدا من نوعه، في رأيي، في اليمن، كما في أماكن أخرى، في مجال تحسين الظروف المحلية أثناء النزاع. ونعلم مدى أهمية إدراج المنظور الجنساني ومشاركة المرأة على حد سواء في عمليات السلام.

وفي الختام، خلال إحاطتي الأخيرة للمجلس (S/PV.8642)، أشرت إلى بوادر الأمل في اليمن. وآمل أنني قد قدمت من خلال هذا الاستقصاء المقتضب أدلة على أن هذه البوادر قد بدأت تؤتي ثمارها. وهذا يعني أن على قادة اليمن الآن أن يتساءلوا عن الصورة التي ينبغي أن يتجلى فيها السلام. وسيتعين عليهم التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات السياسية والأمنية لإنهاء القتال، وسنكون هناك لمساعدتهم على القيام بذلك. كما سيتعين عليهم أن يقودوا عملية إعادة بناء البلد، واقتصاده ونسيجه الاجتماعي، وسنكون جميعا هناك لتحقيق ذلك. وينبغي لهم تناول تحديات سياسية معقدة على نحو عملي في ظل بيئة شهدت تغيرا هائلا خلال سنوات النزاع. ويجب الشروع الآن في إرساء الأسس لمعالجة جميع هذه المسائل، ولكننا نعتقد، كما أخبرني أحد القادة اليمنيين بجلاء، أننا قد نشهد قريبا عودة الكياسة إلى الحياة الاجتماعية في اليمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): في اليمن، يعمل زهاء ٢٥٠ من الشركاء في المجال الإنساني كل شهر مع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى ١٣ مليون شخص في البلد. ونحن نضطلع بأكبر عملية إنسانية في العالم في ظل بيئة بالغة الصعوبة، يبدو أن الأمور تزداد فيها سوءا بلا هوادة. ولهذا ما فتئ العاملون في

المجال الإنساني ينادون باتخاذ إجراءات بشأن خمس أولويات: أولا، احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين؛ ثانياً، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق؛ ثالثاً، توفير التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية؛ رابعا، دعم الاقتصاد؛ وخامسا، إحراز تقدم صوب التوصل إلى حل سياسي. وإذا ما نفذت هذه الخطوات تنفيذا كاملا، فمن شأنها أن تخفف على الفور وإلى حد كبير من معاناة السكان وتساعد في تمهيد الطريق لتحقيق السلام الدائم. وأود أن أستعرض حالة هذه الأولويات الخمس اليوم.

أولا، سأستعرض الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. في كل شهر، تُردَّد على مسامع المجلس أمثلة على ما يصيب المدنيين والهياكل الأساسية المدنية من دمار من جراء الحرب. إذ لا تزال الهجمات تلحق الضرر بالمدنيين في جميع أنحاء البلد. وقبل يومين، ضربت قذائف مدفعية سوقا في صعدة. وأفادت التقارير الأولية بأن هذا الهجوم أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين. وقبل أسبوعين، ألحق هجوم في محافظة تعز ضررا بالغاً بمستشفى في بلدة المخاء. وقد كان ذلك المرفقَ الطبي الوحيد الذي يقدم الرعاية الجراحية الطارئة مجاناً في المنطقة. وقد حرم إغلاقه المجتمعات المحلية من الانتفاع بتلك الخدمات إلى أنْ أعاد المستشفى فتح أبوابه قبل بضعة أيام فقط. ومن المعجزة أن الهجوم لم يُخلف أي قتيل أو جريح ممن كانوا في المستشفى، إذ إنه حدث فيما كان ثمة مرضى وموظفين طبيين داخل المرفق. وخلال الشهر الماضي، بلغتنا أيضا تقارير عن صيادين قتلوا إثر غارات جوية. وقَصفت قذائف منازل مدنيين ومواقع تستضيف أسرا مشردة. كما تسببت الألغام الأرضية ومتفجرات أخرى في قتل مدنيين وجرحهم. وتقع هذه الحوادث بانتظام ينبغي أن يثير قلقنا جميعا.

وليس اليمنيون وحدهم من يعانون؛ إذ لا يزال المهاجرون وملتمسو اللجوء، ومعظمهم من منطقة القرن الأفريقي، يفدون إلى اليمن. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ مهاجر سيصلون إلى اليمن هذه السنة. ويواجهون مستويات مريعة من الإيذاء، بما في ذلك الاغتصاب، والتعذيب والاستغلال الاقتصادي على يد المتجرين بالبشر. فلم يسلم من ويلات الحرب المهاجرون ولا ملتمسو اللجوء. وعلى سبيل المثال، كان من بين ضحايا الهجوم الذي شهدته صعدة في وقت سابق من هذا الأسبوع رعايا إثيوبيون وصوماليون. وتحظى محنتهم الآن بمزيد من الاهتمام. وعلى الرغم من هذه الحوادث وغيرها، هناك أيضا بعض الدلائل على حدوث تقدم. فقد انخفض عدد الإصابات في صفوف المدنيين في تشرين الأول/أكتوبر عن أي شهر خلال هذا العام في حين كان شهر أيلول/سبتمبر الأكثر دموية في هذه السنة بالنسبة للمدنيين. ويحدونا الأمل في أن يستمر التراجع في أعمال العنف. وما زلنا ندعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وإلى الحرص باستمرار على تجنب إلحاق الأذى بالمدنيين أو الضرر بالبنية التحتية المدنية.

ويتمثل مجال العمل الثاني ذو الأولوية في واجب تيسير عمليات الإغاثة الإنسانية الملقى على عاتق جميع الأطراف. ومع ذلك، ما زال وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحديا هائلا في اليمن، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله. وشهدنا مؤخرا بعض التحسينات المحدودة. فعلى سبيل المثال، سمحت سلطات الحركة أنصار الله ببدء المزيد من مشاريع المنظمات غير الحكومية خلال الأسابيع القليلة الماضية وسمعنا تأكيدات بشأن عدة مسائل أخرى. ولكن على الرغم من هذه التأكيدات، تواصل سلطات حركة أنصار الله إنفاذ عدد متزايد من القواعد التنظيمية التقييدية على العمل الإنساني. وتعوق هذه القيود بانتظام تقديم المساعدة للملايين من الناس. وعلى الرغم من أن الشركاء ما زالوا قادرين على تقديم المعونة، فإن القيام بذلك يتطلب تواصلا دائما على جميع المستويات،

مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخيرات غير مقبولة بالنسبة لمن هم بحاجة إلى المساعدة.

وعلى الرغم من الموافقة على بعض المشاريع في الآونة الأخيرة، لا تزال سلطات حركة أنصار الله تمنع أو تؤخر تنفيذ نصف جميع مشاريع المنظمات غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. كما يجري بصورة متكررة منع تقييم ورصد الاحتياجات. وفي العديد من الحالات، أُجبر موظفون في الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية على مغادرة اليمن، وغالبا ما كان ذلك دون أسباب. ويجري بشكل روتيني تعطيل جميع أنواع التحركات المرتبطة بالعمل الإنساني في الشمال، بما في ذلك إيصال شحنات المساعدة المنقذة للحياة. وحتى عندما يؤذن بهذه التحركات، قد يواجه الشركاء مع ذلك رفضا أو تأخيرا بشكل تعسفي عند نقاط التفتيش. كما تسعى السلطات التابعة لحركة أنصار الله كثيرا إلى التدخل في العمليات الإنسانية، بما في ذلك محاولة التأثير على اختيار المستفيدين أو الشركاء المنفذين.

وتواصل سلطات أنصار الله أيضا حملتها لإجبار الشركاء في المجال الإنساني على العمل طبقا لشروط ستكون، إذا ما تم القبول بها، منافية للمبادئ الإنسانية وستؤدي بصورة شبه مؤكدة إلى ضياع الأموال وإغلاق البرامج. وشهدنا أيضا زيادة مثيرة للقلق في أعمال العنف والمضايقات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله. فخلال الأشهر الثلاثة الماضية، وقع ٦٠ حادثا منفصلا في صورة هجمات وأعمال تخويف واحتجاز وغير ذلك من أشكال إساءة معاملة العاملين في المجال الإنساني. وفي عدة حالات، تسبب نهب إمدادات الإغاثة واحتلال مقار المنظمات الإنسانية في تعطيل إيصال المعونات والخدمات الحيوية.

وقد أُثيرت جميع القضايا البالغة الخطورة التي أوجزتها للتو مع حركة أنصار الله بشكل مباشر وبوضوح. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات إلى الأمام إثر الانخراط المستمر، لا يزال الحيز الإنساني في الشمال مقيدا للغاية. وبينما نشرع في التفكير في خطة الاستجابة الإنسانية للعام المقبل وقدرتنا على جمع أموال لهذا الغرض، يحدونا أمل صادق في أن تصغي سلطات حركة أنصار الله وتغير مسارها، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي سياق منفصل، نأمل أيضا أن تسمح حركة أنصار الله للأمم المتحدة بإجراء التقييم المقرر منذ وقت طويل لناقلة النفط ”صافر“. فلا تزال الناقلة ”صافر“ تشكل خطرا جسيما حيث يمكن أن تتسبب في وقوع كارثة بيئية وإنسانية في البحر الأحمر؛ وهي كارثة يمكن تجنبها. ولا يزال فريق التقييم مستعدا للانتشار في غضون ثلاثة أسابيع.

وثمة طابع مختلف لتحديات الوصول في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ونواصل السعي إلى اتباع نهج أسرع وأكثر تبسيطا في العمليات الحكومية المتعلقة بالموافقة على المشاريع الإنسانية، فضلا عن التعجيل بوصول شحنات المعونة الإنسانية إلى ميناء عدن.

وتتمثل النقطة الثالثة التي أود أن أسلط الضوء عليها في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. فكما استمع المجلس في الشهر الماضي من وكيل الأمين العام لوكوك (انظر S/PV.8642)، مكن التمويل الجديد الذي وفرته المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والولايات المتحدة، من بين دول أخرى، منذ أيلول/سبتمبر الوكالات من استئناف البرامج المتوقفة. ويعني ذلك أن الأطفال يحصلون مجددا على اللقاحات بصورة منتظمة وأن مراكز الرعاية الصحية تتلقى الإمدادات وأن مراكز العلاج من سوء التغذية تعاود العمل. وبعد أن تجاوزت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية ٧٠ في المائة حاليا، فإن عمليات المعونات تستند إلى أسس مالية أقوى بكثير مما كانت عليه قبل عدة أشهر. ونعرب عن امتناننا لجميع المانحين على دعمهم المتواصل.

ويشكل الاقتصاد الأولوية الرابعة، حيث أنه محرك رئيسي للاحتياجات الإنسانية. واليمن يستورد كل شيء تقريبا، بما في ذلك الغذاء والوقود والأدوية. ويعني يذلك أن سعر الصرف يؤثر تأثيرا هائلا على حياة الناس وعلى قدرتهم على الحصول على السلع التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة. ويتراوح السعر حاليا ما بين ٥٤٠ إلى ٥٧٥ ريالا مقابل دولار الولايات المتحدة. وهذا أفضل من مستواه الذي بلغ ٥٩٥ ريالا في الشهر الماضي، ولكنه لا يزال أكثر من ضعف سعر الصرف خلال فترة ما قبل الأزمة. وما زلنا ندعو إلى تنفيذ برنامج منتظم لضخ النقد الأجنبي في الاقتصاد اليمني لتحقيق استقرار سعر الصرف والمساعدة على جعل السلع والخدمات ميسورة التكلفة.

وفي الشهر الماضي، قدمنا أيضا معلومات مستكملة إلى المجلس عن تأثير النقص الشديد في الوقود عقب الإنفاذ الصارم للأنظمة الحكومية المتعلقة بواردات الوقود التجارية. فالوقود ضروري لنقل المواد الغذائية إلى الأسواق وضخ مياه الشرب وتشغيل شبكات الصرف الصحي. وقد تراجع النقص كثيرا منذ ذلك الحين وانخفضت أسعار الوقود ولكن المناطق الريفية تتطلب وقتا أطول للتعافي. وكما استمع الأعضاء للتو من المبعوث الخاص غريفيث، فإن الطرفين يعملان أيضا بشكل وثيق مع مكتبه لتصميم آلية من شأنها السماح بدخول إمدادات وقود كافية عبر جميع الموانئ، بما في ذلك الحديدة. ونثني على المرونة التي يبديها جميع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. ومن الضروري الحفاظ على تدفق الإمدادات من الوقود والسلع الأساسية الأخرى. وقد زار وكيل الأمين العام لوكوك المنطقة في هذا الأسبوع وأجرى مناقشات إيجابية مع حكومة اليمن بشأن مسألة الوقود والاقتصاد.

وتتمثل الأولوية الخامسة والأخيرة في ضرورة إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي، وفي نهاية المطاف، تحقيق السلام. وإننا جميعا نتفق على أن اليمن بحاجة إلى حل سياسي إذا كنا نريد للأزمة أن تنتهي. واستمع الأعضاء للتو أيضا إلى المبعوث الخاص غريفيث وهو يعرض بإيجاز عدة تطورات مشجعة جدا في هذا الصدد. ونرحب بتلك الخطوات ونشاطر ملايين اليمنيين الأمل في أن تكون تلك التطورات مؤشرا على إحراز مزيد من التقدم في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على الإحاطة التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص غريفيث ومساعدة الأمين العام مولر على إحاطتيهما وعلى العمل الجدير بالإعجاب الذي تواصل أفرقتهما القيام به.

ترحب الولايات المتحدة بتوقيع اتفاق الرياض بين حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. فمن شأن تشكيل مجلس وزراء جديد وشامل للجميع المساعدة في تكوين حكومة أكثر تمثيلا للشعب اليمني. ونشجع الطرفين على التعجيل بتنفيذ أحكام الاتفاق. وتمثل عودة حكومة اليمن إلى العاصمة المؤقتة في عدن وإعادة إدماج قوات المنطقة الجنوبية تحت سيطرة الحكومة خطوتين هامتين على طريق التوصل إلى تسوية سياسية أوسع نطاقا. وأسفر العمل الجدير بالثناء للمملكة العربية السعودية والأطراف اليمنية عن إحراز تقدم حيوي. وبدعم من المجلس الانتقالي الجنوبي، يمكن للحكومة اليمنية الآن إعادة تركيز اهتمامها على الحوار مع الحوثيين لوضع حد لهذا النزاع المروع، الذي تشير التقارير الأخيرة إلى أنه أودى بحياة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من النساء والأطفال والرجال منذ عام ٢٠١٥.

نرحب اليوم بإعلان المبعوث الخاص غريفيث عن التقدم الذي سيمّكن سفن الوقود من دخول الحديدة. ومما يشجعنا

أيضا التقدم الذي أحرزته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وما أحرزه الفريق غوها في إنشاء مراكز مراقبة لرصد تنفيذ اتفاق الحديدة. ندعو جميع الأطراف إلى حماية أفراد البعثة أثناء قيامهم بواجباتهم. ومع ذلك ينبغي ألا يعرقل اتفاق الحديدة الجهود الأوسع نطاقاً نحو التوصل إلى اتفاق سياسي شامل. وبينما ينخرط الطرفان في حوار بهدف إنهاء الصراع تظل المساهمات المالية للدول الأعضاء ضرورية لمعالجة ما أصبحت أسوأ أزمة إنسانية في العالم. يسعدنا أن نسمع أن المساهمات في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية هذا الخريف مكنت من تشغيل العديد من البرامج الإنسانية الحيوية بشكل كامل مرة أخرى بعد مواجهة الإغلاق بسبب نقص التمويل.

نحن فخورون بدورنا المستمر بوصفنا أكبر المساهمين في المجال الإنساني في اليمن، خاصة وأن البرامج التي تمولها الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المتعددة لها تأثير كبير على حياة اليمنيين العاديين. مثالان يوضحان هذه النقطة. في الآونة الأخيرة قام أحد شركائنا المنفذين بمعالجة أكثر من ١٦ ألف شخص من أمراض معدية وغير معدية. وفي الحالة الثانية قام هذا الشريك الإنساني بتحسين فرص حصول ٢٤ ألف شخص على مياه الشرب المأمونة. هذه الأنواع من الجهود المخلصة هي التي توفر الموارد التي تمس الحاجة إليها لآلاف اليمنيين الضعفاء. ومع ذلك فإننا نشعر بقلق متزايد إزاء القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية في شمال اليمن. ومن أجل قيام المنظمات الإنسانية بعملها الحيوي يجب السماح لها بالعمل بحرية وبشكل مستقل وبطريقة تجسد مبادئ الإنسانية والاستقلال والحياد والنزاهة. إن التطورات الأخيرة في اليمن مشجعة، ونأمل أن تفضي إلى مزيد من التهدئة في جميع أنحاء البلاد. هذه الإرادة ستساعد بالطبع المبعوث الخاص غريفيث وجهود فريقه لتنشيط العملية السياسية، ولكن الأهم من ذلك أنها ستبدأ في تمهيد الطريق نحو استعادة الكرامة وعودة الشعب اليمني، وهو الطريق الذي نأمل أن يتسع في الأسابيع والأشهر المقبلة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، على عرضيهما الشاملين للوضع السياسي والإنساني في اليمن.

كما سمعنا من مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم فإن الوضع في اليمن يبعث على القلق الشديد، وخاصة على الجبهة الإنسانية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من خلال الأمم المتحدة ومن قبل الدول الأعضاء على صعيد العلاقات الثنائية، إلا أن تنفيذ اتفاق ستوكهولم قد توقف. في ضوء ذلك نرى أن التوقيع في الرياض في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر على اتفاق بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي هو خطوة مهمة نحو توحيد المجتمع اليمني ومثال إيجابي على كيفية التوصل إلى حلول وتسويات تمس الحاجة إليها وتكون مقبولة للطرفين، وذلك بالنظر إلى الحقائق الراهنة على أرض الواقع. ونود تسليط الضوء بشكل خاص على دور الوساطة الذي تقوم به المملكة العربية السعودية، والتي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه الاتفاقات واضطلعت أيضًا بدور المراقب للتنفيذ العملي لها. وننوه أيضا بالنهج الإماراتي البناء في هذه العملية.

نأمل لتمكن الأطراف اليمنية من التوصل إلى اتفاق وإيجاد قواسم مشتركة أن يساعدها التوصل إلى تسوية سياسية لهذا الصراع السياسي والعسكري المطول في أقرب وقت ممكن. ونؤيد في هذا الصدد السيد غريفيث في جهود الوساطة التي يبذلها لإقناع أطراف الصراع بعدم جدوى أي حل عسكري وأهمية تحقيق وقف شامل لإطلاق النار ووضع تدابير لبناء الثقة. منذ بداية الصراع وروسيا لا تدعو إلا إلى الحل السياسي والدبلوماسي من خلال حوار شامل بين جميع القوى اليمنية، دون استثناء.

ونحن نواصل مساعدتنا، بما في ذلك من خلال اتصالاتنا مع جميع الأطراف السياسية المعنية في البلاد والأطراف المهتمة، ونشجعها على اعتماد نهج بناء ورفض الحلول العسكرية.

لا يزال من الممكن إحراز تقدم في الحديدة وفي التسوية اليمنية الشاملة التي يعمل عليها المبعوث الخاص. يجب أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الجماعية لتحويل الصراع إلى مسار سياسي وتقديم المساعدات اللازمة لملايين اليمنيين الذين هم في أمس الحاجة إلى أنواع مختلفة من المساعدة، والذين يتضورون جوعًا أو هم غير قادرين على الحصول على الخدمات الصحية والأدوية الأساسية. إننا نحث جميع الأطراف على العمل من أجل التهدئة الشاملة، مما سيمكن من التصدي للكارثة الإنسانية في اليمن، والتي تحدثت عنها السيدة مولر بشكل مستفيض اليوم. يجب أن يكون توفير المساعدات الإنسانية لليمن من أولوياتنا. وأريد أن أؤكد أن المساعدات الإنسانية لليمن من الخارج يجب توزيعها على أساس غير تمييزي بين جميع السكان في كل أنحاء البلاد، بغض النظر عمن يسيطر على أي إقليم. إننا ندعم الامتثال غير المشروط لأحكام القانون الإنساني الدولي وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد دون عوائق.

لقد اضطررنا إلى الاستنتاج بأن المواجهة المسلحة في اليمن تسهم في زيادة تعزيز مواقع الجماعات الإرهابية هناك. وبناءً على تجربتنا في سورية نحن نعلم أن القتال ضد المتشددين يجب أن يتم الآن. لا يمكن تأجيله إلى وقت لاحق. فكلما أسرعت الأطراف كافة في اليمن في توحيد جهودها لمواجهة خطر الإرهاب كلما قل احتمال أن يتمكن المتطرفون من الاحتفاظ بمواقعهم.

في الختام، أود أن أذكّر المجلس بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، والذي وجه الأمين العام، بالتنسيق مع دول المنطقة، لوضع بنية لتحقيق الأمن وبناء الثقة في المنطقة. وفي هذا السياق أصبحت هناك أهمية متزايدة لمفهوم روسيا المعروف للأمن الجماعي في منطقة الخليج، والذي يهدف تحديداً إلى تسوية حالات الصراع ووضع تدابير للسيطرة وبناء الثقة. إننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى دراسة تلك الوثيقة والانضمام إلى المسعى الجماعي لإيجاد حلول لمشاكل المنطقة تكون مقبولة للطرفين. ثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود مشتركة لتحسين المناخ، مما سيمكن المبعوث الخاص من التركيز على العمل المتعلق بتسوية المنازعات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته، كما أشكر السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتها القيمة.

سأتناول في كلمتي موضوعين، وهما التطورات السياسية والأمنية والتطورات على الصعيد الإنساني. نجتمع في هذا اليوم ونحن أمام زخم من المؤشرات الإيجابية البناءة في إطار مسار الأزمة اليمنية، والتي كان على رأسها توصل الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى توقيع اتفاق الرياض في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونشيد هنا بدور المملكة العربية السعودية وحرصها الكبير في قيادة تلك المفاوضات ونجاحها في التوصل إلى هذا الاتفاق. إن توقيع اتفاق الرياض وتحقيق تنفيذ أولى بنوده من خلال مباشرة الحكومة اليمنية عملها في العاصمة المؤقتة عدن له دلالة واضحة على حرص المملكة العربية السعودية ودول التحالف لاستعادة الشرعية على أمن واستقرار اليمن، آملين بأن يكون هذا الاتفاق أساسا لبناء الثقة وداعما رئيسيا نحو تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وبما يفتح الآفاق أمام التسوية السياسية الشاملة للأزمة وفقا للمرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ونرحب بما ذكره السيد غريفيث في إحاطته فيما يتعلق بالانخفاض الواضح والملحوظ في الأعمال العسكرية في الحديدة. وهو أمر مشجع ونتمنى استمراره بما يمهد لحوار ومفاوضات

بناءة. وبناء على ذلك، نؤكد مجددا استعداد دولة الكويت لاستضافة الأطراف اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل لهذه الأزمة.

وبالنسبة للحالة الإنسانية، فإن استئناف الوكالات الإنسانية لأنشطتها في العديد من المناطق اليمنية يعدُّ من النتائج المتوخاة من الأجواء الإيجابية لمسار الأزمة اليمنية، إضافة لتزايد نسبة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩. وقد بلغت تعهدات دولة الكويت في مسار دعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن منذ بدء الأزمة هناك ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار، تم تسليم ٣٥٠ مليون دولار منها للوكالات والمنظمات الدولية وأجهزة الإغاثة، مؤكدين عزمنا على تسديد بقية المبلغ الذي تعهدنا به. وفي هذا السياق، نؤكد ضرورة عدم وضع العوائق أمام تدفق المساعدات الإنسانية وأهمية التعاون مع الوكالات الإنسانية، وعلى رأسها برنامج الأغذية العالمي. ونشعر بالقلق مما ذكرته السيدة مولر في إحاطتها قبل قليل عن وجود عراقيل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ولذلك نعيد التأكيد على أهمية التزام كافة الأطراف بالقانون الدولي الإنساني والسماح للمنظمات العاملة في المجال الإنساني بالقيام بمهامها بحرية واستقلالية وحيادية.

وننوه هنا بالدور الإيجابي للحكومة اليمنية عبر سماحها مؤخرا بدخول ١٠ ناقلات نفط إلى البلد، مما كان له الأثر الإيجابي، كما أشارت السيدة مولر، في خفض حدة نقص المشتقات النفطية. وفي إطار متصل، نود أن نجدد إعرابنا عن الأسف العميق لعدم تمكن الخبراء الأمميين حتى الآن من الوصول لناقلة النفط العائمة صافر في رأس عيسى لإجراء عمليات التقييم والمعاينة المطلوبة رغم المناشدات المتواصلة من الأمم المتحدة، مما ينذر بقرب حدوث كارثة بيئية خطيرة في منطقة البحر الأحمر.

وفي الختام، نود أن نؤكد على موقفنا الثابت بأنه لا حل عسكري لهذه الأزمة، داعيين الأطراف اليمنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم بعناصره الثلاثة وبما يؤدي إلى دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها لإنهاء هذه الأزمة، وبما يحافظ على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد غريفيث والسيدة مولر على إحاطتيهما.

ويتضح يوما بعد يوم أنه لا بد من إيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية. وكما أوضح المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن، فإننا نشهد بوادر إيجابية ومشجعة لوقف التصعيد، وهو زخم يجب أن يستمر ويُترجم إلى تقدم ملموس في الميدان لتقليص الأعمال العدائية بشكل ملحوظ. وقد رحبنا باعتماد اتفاق الرياض الذي يشكّل خطوة هامة في تسوية الأزمة، كما يسهم في الحفاظ على وحدة اليمن وسلامته الإقليمية. وعليه، يجب تنفيذه بالكامل الآن.

ويجب استئناف المناقشات بشأن التوصل لحل سياسي شامل وجامع دون تأخير أو شروط مسبقة. وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في جهود الوساطة والإشراف في إطار السعي للتوصل إلى هذا الحل السياسي وتنفيذه. فالحل السياسي هو السبيلُ الوحيد للخروج من النزاعِ المتاحُ أمام الشعب اليمني الذي لا يزال يعاني من جراء الحالةَ الإنسانية الكارثية. واحترام القانون الدولي الإنساني أمر غير قابل للتفاوض، بل هو لزام علينا جميعا. وهذا يعني حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، إلى جانب الهياكل الأساسية المدنية. ويعني أيضا كفالة وصول المساعدات الإنسانية بالكامل. ويجب على جميع أطراف النزاع كفالة ذلك. وتحول القيود المتزايدة التي يفرضها الحوثيون على مقدمي المعونة الإنسانية دون تلقي الملايين من الناس لتلك المعونة، وهو أمر غير مقبول. ويجب إعطاء الأولوية للتنسيق الفعال للمساعدات، كما يجب بذل كل جهد

ممكن لتيسير عمل مقدمي المعونة الإنسانية. ومن الضروري أيضا كفالة وصول الأمم المتحدة إلى ناقلة صافر النفطية التي تشكّل تهديدا خطيرا محتملا للبيئة. فأي انسكاب نفطي سيكون له أثر مدمر على المنطقة بأسرها.

ويمكن للمجلس أن يعول على فرنسا في مواصلة السعي إلى التوصل لحل سياسي للأزمة اليمنية، سواء داخل المجلس أو في إطار جهوده الأوسع نطاقا لتعزيز وقف التصعيد في المنطقة.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم على عقد هذه الجلسة، سيدتي الرئيسة، كما نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتيهما القيمتين.

إن بيرو تتابع التطورات في اليمن عن كثب. ومن الواضح أنه قد أُحرز بعض التقدم في الميدان خلال الأشهر الأخيرة، وأن مستويات العنف قد انخفضت. غير أنه يصح القول أيضا أن الصورة العامة لا تزال غير مؤكدة وأن ملايين الأشخاص يعيشون في ظروف شديدة القسوة. وقد لاحظ السيد غريفيث هذا الصباح بعض البوادر السياسية الإيجابية التي تبعث على التفاؤل الحذر. فإذا ما بنينا عليها بشكل عاجل وعملي، قد تؤدي إلى إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق السلام المستدام في اليمن. وينطبق ذلك على وجه التحديد على الرغبة المتجددة في المشاركة في الحوار التي أبداها بعض الجهات المعنية الرئيسية في النزاع، مدعومة بالتفاهمات الأخيرة المبشرة في جنوب اليمن التي نعرفها جميعا.

وتشجع بيرو الأطراف على الحفاظ على دينامية التقارب هذه من أجل التغلب على الريبة العميقة التي لا تزال تحكم العلاقة بينها، وهو أمر يتطلب إبداء الالتزام الصادق وحسن النية بدون شروط مسبقة. ولا بد من إحراز التقدم في ذلك الصدد بسبب الخطر الماثل دائما بانتشار المجاعة واستمرار تفشي الكوليرا وانهيار الخدمات العامة والاقتصاد، وكلها أمور فاقت الأعمال العسكرية حصادا للأرواح. ولذلك يجب أن نتحمل مسؤوليتنا عن حماية المواطنين الأضعف في البلد، ويشمل ذلك إزالة جميع العقبات التي تعترض وصول المساعدات والقضاء على جميع التهديدات التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أثناء تأدية عملهم. وعلى وجه التحديد، نحث قادة حركة أنصار الله على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية على أيدي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، والامتناع عن فرض شروط فيما يتعلق بمكان المعونة أو شكلها أو المستفيدين منها.

ونؤكد أيضا أن الموانئ والمطارات والطرق البرية في اليمن يجب أن تبقى مفتوحة وقيد التشغيل وفقا للتوجيهات الواردة في مختلف بيانات المجلس. ويكتسي فتح مطار صنعاء لإيصال الإمدادات الطبية وتمكين عمليات الإجلاء الإنسانية في حالات الطوارئ أهمية بالغة، ونأمل أن نشهد المزيد من المرونة من التحالف العربي وغيره من الجهات الفاعلة المعنية بشأن هذه المسألة الحساسة. ونرحب أيضا بإمدادات الوقود التي بلغت اليمن رغم أننا نشجع تعزيز حلول شاملة للحيلولة دون حدوث نقص في الوقود في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه من الملح كفالة استمرار المجتمع الدولي في المساهمة في استقرار الاقتصاد اليمني وإعادة تنشيطه بغية تعزيز ما شهدته الأسابيع القليلة الماضية من ارتفاع في قيمة العملة المحلية، واحتواء التضخم الذي تسبب في الكثير من الخراب في أوساط أفقر الفئات السكانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم بيرو الكامل لجهود السيد غريفيث الرامية لمنع المزيد من التصعيد وتشجيع الحوار بين الأطراف، فضلا عن التزامنا الراسخ بحماية المدنيين في جميع الحالات وفي ظل أي ظروف.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد مارتن غريفيث والسيدة أورسولا مولر على إحاطتيهما.

إن إبرام اتفاق سياسي عن طريق التفاوض كأساس لحوار شامل للجميع يمثل الطريقة الوحيدة لحل النزاعات ومعالجة الشواغل المشروعة للشعب اليمني بأسره، بمن في ذلك سكان جنوب البلد. ولذلك، فإننا نشيد بالجهود المبذولة في المنطقة لتحقيق السلام لشعب اليمن.

ونحن متفائلون بالتقدم الذي تم إحرازه ونود أن نشكر المملكة العربية السعودية على جهودها للوساطة التي ساعدت على توقيع اتفاق الرياض بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي. ويمثل الاتفاق لحظة محورية تفتح الباب لإجراء مشاورات أوسع يمكن أن تضع الأسس لتحقيق السلام في جميع أنحاء اليمن.

وبينما نرحب بجميع الجهود المبذولة لممارسة ضبط النفس والتي أدت إلى تراجع عدد الغارات الجوية داخل اليمن وخارجه، فإننا نشدد على أن حماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية هي من المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي فإننا ندين الهجمات التي تُشن في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الحديدة، فإننا نكرر الدعوة التي وجهت إلى الطرفين للالتزام بوقف إطلاق النار في تلك المحافظة وضمان حرية التنقل الضرورية لموظفي آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن من أجل السماح لهم بالقيام بأعمال الرصد المطلوبة. وفي هذه المرحلة الحاسمة، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يمتنع الطرفان عن تصعيد الموقف.

ونود أن نسلط الضوء على حالة المشردين داخليا بسبب الحرب والمهاجرين واللاجئين، وكثير منهم من النساء والأطفال، وعلى العمل الاستثنائي الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدة إلى تلك الفئات الضعيفة. ويجب أن تدعم تلك الجهود ضمانات بإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتوفير الأمن.

ويجب أن تحتل الاحتياجات الإنسانية للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى مكانة بارزة في جدول الأعمال ويجب تقديم المساعدة لليمن للسماح له بتحسين اقتصاده، وبالتالي تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبه. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن قلقنا إزاء الحالة الراهنة لمرفق التخزين والتفريغ العائم المهجور – ناقلة النفط صافر – في الحديدة. ويجب ألا نسمح بحدوث تسرب نفطي محتمل من شأنه أن يؤدي إلى وقوع كارثة بيئية غير مسبوقة في البحر الأحمر وندعو جميع الأطراف الفاعلة، وخاصة الحوثيين، إلى السماح لفريق التقييم التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة.

لقد جرى تكرار التعبير عن هذا القلق مرات لا تحصى في المجلس، ولكن لا شيء يحدث. ومن المهم للغاية مواصلة بذل جهود للتوصل إلى حل سياسي، بما في ذلك من خلال المشاركة الكبيرة للنساء والشباب في عمليات حل النزاعات في اليمن، وذلك في ضوء التقدم المحرز نحو إحلال السلام في اليمن .

ويظل المجلس موحدا في مواجهة الحالة التي يعاني منها الشعب اليمني ويدرك أن الحل الوحيد يتمثل في التوصل إلى حل سياسي يضع الأساس لوضع حد نهائي للنزاع.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشكر الوفد الصيني المبعوث الخاص مارتن غريفيث ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتيهما.

تدعم الصين المبعوث الخاص غريفيث في جهوده الرامية لدفع العملية السياسية في اليمن وتثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة لتحسين الحالة الإنسانية في اليمن. وظهرت في الآونة الأخيرة علامات على

تراجع حدة الحالة في اليمن. وينبغي للأمم المتحدة وبلدان المنطقة اغتنام هذه الفرصة وتشجيع الأطراف اليمنية على تضييق هوة خلافاتها والسعي للتعجيل باستئناف عملية التسوية السياسية الشاملة.

وترحب الصين بتوقيع الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي رسميا على اتفاق الرياض مؤخرا. ونثني على المملكة العربية السعودية والبلدان الأخرى المعنية على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به في هذا الصدد. ونأمل أن يشكل ذلك مثالًا جيدًا على الحلول التفاوضية التي تتحقق من خلال الحوار.

وتدعم الصين المبعوث الخاص غريفيث في استعداداته لجولة جديدة من محادثات السلام. ويجب على الأطراف اليمنية الامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة تصاعد التوترات، والحفاظ على الزخم في اتجاه التوصل إلى حل سياسي.

منذ إبرام اتفاق ستوكهولم قبل حوالي عام، كان لذلك الاتفاق دور فعال في تحسين الحالة في الحديدة والنهوض بالعملية السياسية في اليمن. ويمكننا أن نلاحظ الآن أن الحالة في الحديدة لا تزال متوترة. ومع ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ولجنة تنسيق إعادة الانتشار قد تغلبتا على جميع الصعوبات وخففتا حدة الحالة هناك. وتقدر الصين ذلك، ويجب على الأطراف اليمنية إظهار الإرادة السياسية والتوقف عن انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار وضمان تنفيذ اتفاق الحديدة بالكامل.

وتدعم الصين لجنة تبادل الأسرى وتشجعها على مواصلة عملها الفعال من أجل التنفيذ الفعلي للاتفاقات القائمة. وسيساعد ذلك أيضًا على زيادة الثقة المتبادلة بين الأطراف وفي تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات سياسية شاملة. وينبغي أن يظل المجلس موحداً في هذا الشأن وأن يدعم بحزم سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية وأن يقدم الدعم السياسي للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة وبلدان المنطقة.

وقد عقد سفراء الدول الدائمة العضوية في المجلس لدى اليمن مؤخرًا اجتماعًا في الرياض مع المبعوث الخاص غريفيث والفريق غوها، رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وأكدوا مجددًا دعمهم لعملها. ويجب على جميع أعضاء المجلس العمل بالتعاون مع المبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ولجنة تنسيق إعادة الانتشار وبلدان المنطقة للإسهام في تسريع استعادة السلام والنظام في اليمن.

ويجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للشعب اليمني. ويجب على الأطراف اليمنية التعاون الكامل مع العمليات الإنسانية للأمم المتحدة والوكالات الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن تركز الجهود الحالية على تخفيف أزمة النفط في اليمن وتحقيق استقرار الريال اليمني والأسعار والحد من انتشار وباء الكوليرا ودعم مشاريع التنمية وإعادة الإعمار وزيادة فرص العمل.

لقد دأبت الصين على العمل منذ فترة طويلة على تقديم المساعدة للشعب اليمني. وقدمنا في الآونة الأخيرة، من خلال القنوات الثنائية، المساعدة مرة أخرى إلى اليمن، وقدمنا تحديدا هدية من السلع الرياضية للشباب اليمني. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت الصين والحكومة اليمنية اتفاق تعاون اقتصادي وتقني يحصل بموجبه اليمن على مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون يوان رنمينبي، ما يعادل ٤٠ مليون دولار، لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في اليمن. إن موقف الصين الثابت هو أن التنمية طريق فعال لتحقيق السلام والاستقرار في البلدان التي تعاني من الصراع.

والصين على أهبة الاستعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات العملية لصالح الشعب اليمني والمشاركة في إعادة البناء الاقتصادي في اليمن وتعزيز ثقة الشعب اليمني في مستقبله والإسهام البناء في التعجيل بتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في اليمن.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على ما عرضاه اليوم من معلومات مستكملة وثيقة الصلة بالموضوع. ونحن سعداء بهذه المستجدات المشجعة، بما في ذلك الانخفاض الكبير في عدد الحوادث الأمنية الذي كشف عنه المبعوث الخاص، لا سيما فيما يتعلق باحتمالات استمرار محادثات السلام. إن ذلك يحي الآمال التي تراجعت طيلة أشهر.

ورداً على الإحاطتين، تود إندونيسيا أن تؤكد على ثلاث نقاط. أولاً، نرحب باتفاق جدة بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يسرته المملكة العربية السعودية. نشكر المملكة على عملها الممتاز في ذلك الصدد.

ويبدو أن البعض يعتقد أن المخطط الزمني لاتفاق الرياض وأهدافه طموحة، غير أن المخطط الزمني والأهداف الطموحة أمر ضروري بالنسبة لشعب اليمن الذي عانى كثيرا لفترة طويلة جدا. والتحدي هو التنفيذ. وتأمل إندونيسيا أملا كبيرا في أن ينفذ ذلك الاتفاق من دون إبطاء بوصفه حجر زاوية في سبيل تسوية سياسية على المستوى الوطني. إن السبيل الوحيد لعكس مسار الأزمة الإنسانية والتخفيف من معاناة الشعب اليمني هو من خلال تسوية سياسية شاملة، كما بين وفد بلدي مرارا وتكرارا.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية. إننا نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لاستئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن. فقد مضى ما يقرب من عام كامل الآن منذ أن تم التوصل إلى اتفاق ستوكهولم. ومن الواضح أن الاتفاق منح اليمنيين أملا، على الرغم من أنه لم ينفذ بالكامل. فليس هناك أدنى شك في أنه لم يكن لأي تحسن أن يحدث في الحالة في الحديدة لولا الاتفاق.

وينبغي استئناف العملية السياسية اليمنية بتيسير من الأمم المتحدة بالاستفادة من المكاسب التي حققها اتفاقا ستوكهولم والرياض، بمشاركة جميع الأطراف الشرعية المعنية، بمن فيهم النساء والشباب. إن من المهم للغاية أن يملك اليمنيون زمام العملية ونتيجتها، وبناء على ذلك، نؤيد عملية يقودها اليمنيون وتيسرها الأمم المتحدة. ومن المهم للغاية كذلك أن تفهمها الأطراف وتنفذها، أيا كانت نتيجتها، على الوجه الصحيح وأن ينعكس ذلك على الحالة في الميدان. إن البلدان الإقليمية الرئيسية تضطلع بدور محوري في دعم عملية السلام. وينبغي أن يكون وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإنهاء النزاع الهدفين النهائيين للجميع.

ثالثا، يلزم تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، بالتوازي مع استئناف العملية السياسية. وينبغي لتلك العملية أن تشمل تبادل الأسرى والحوار بشأن تعز. وكذلك نتوقع إحراز المزيد من التقدم في الحديدة والحفاظ على وقف إطلاق النار ونزع سلاح المناطق المحيطة بالموانئ. فالحديدة تكتسي أهمية بالغة، ليس فقط لأنها ذات أهمية بالغة للمساعدة الإنسانية، وإنما أيضا لأنها مصدر إيرادات للشعب اليمني. ويجب ألا يحرف التنفيذ عن مساره.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي سلطات أنصار الله إلى حماية جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في الميدان وإتاحة الوصول لهم من دون عوائق لدى تأديتهم عملهم المتمثل في تقديم المساعدة الإنسانية.

وإذ أن هذه هي الإحاطة الأخيرة بشأن اليمن هذا العام، فإن إندونيسيا تدعو الجميع إلى إعطاء دفعة قوية في الشهر المقبل لتعزيز الأمل لجميع اليمنيين إذ تقترب السنة من نهايتها.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أشكر مقدمي الإحاطتين على التقريرين المفصلين للحالة الراهنة في اليمن. وأود أن أعيد تأكيد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث، وأن أعرب

عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي يقوم به جميع موظفي الأمم المتحدة في اليمن.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن دعم بولندا الكامل لما أحرز من تقدم حتى الآن فيما يتعلق بالحالة السياسية في اليمن. ونرحب بصفة خاصة بتوقيع حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي اتفاق الرياض، ونثني على الجهود الدبلوماسية التي بذلتها المملكة العربية السعودية التي كانت محورية في التوصل إلى تفاهم بين الطرفين. وتمثل عودة رئيس وزراء اليمن إلى عدن خطوة أولى أساسية في تنفيذ الاتفاق. إننا نحث جميع أصحاب المصلحة على إبداء حسن النية والامتثال لأحكام الاتفاق وضمان تنفيذه في الوقت المناسب.

ويمثل اتفاق الرياض خطوة هامة نحو التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في اليمن. فهو يتيح فرصة لاستئناف عملية سياسية شاملة لحل الخلافات ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على زيادة انخراطها مع المبعوث الخاص بحسن نية ومن دون شروط مسبقة بغية إحياء مفاوضات شاملة بمشاركة جميع الفئات في المجتمع اليمني، بما في ذلك النساء والشباب.

وتتمثل العوامل الرئيسية الأخرى لاستعادة الاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف العملية السياسية، إلى جانب الشمول، في نبذ العنف وتخفيف حدة التوترات والنهوض بتدابير بناء الثقة. ولذلك، فإن من المهم أن تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاق الحديدة؛ وكذلك فإن ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم يكتسي أهمية حاسمة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية لا تزال الظروف المعيشية العامة للشعب اليمني وخيمة للغاية، على الرغم من التطورات الإيجابية التي حددتها مساعدة الأمين العام أورسولا مولر. ونناشد الأطراف، في ذلك الصدد، أن تسمح بالتدفق الآمن والسريع ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية وللعاملين في المجال إلى جميع أنحاء البلد وتيسيره، وأن ترفع فورا جميع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والواردات التجارية. وكذلك نحثها على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفا، أي النساء والأطفال، والتقيد التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب إخضاع مرتكبي الانتهاكات للمساءلة

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة ناقلة النفط صافر الآيلة للتلف والمثيرة للقلق في الحديدة التي سيؤدي تهتكها والانسكاب النفطي اللاحق منها إلى كارثة بيئية وإنسانية غير مسبوقة في البحر الأحمر. ونحن ندعو جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الحوثيين، إلى السماح لفريق الأمم المتحدة للتقييم بالوصول إلى ناقلة النفط من دون مزيد من التأخير.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما المفيدتين بشأن آخر التطورات في الحالتين السياسية والإنسانية في اليمن.

ترحب كوت ديفوار بتوقيع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الرياض، بين الحكومة اليمنية وانفصاليي المجلس الانتقالي الجنوبي. وينص الاتفاق على تقاسم السلطة ضمن تشكيل حكومي جديد وإعادة المؤسسات إلى عدن، العاصمة المؤقتة. وهذه أخبار سارة جدًا للشعب اليمني ولعملية السلام. إن المفاوضات التي تحققت بفضل إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية تبعث برسالة وحدة قوية إلى جميع أصحاب المصلحة. وينبغي تشجيع جميع الجهات المعنية، من دون استثناء، على أن تنظر إلى هذا التقدم باعتباره فرصة للتغلب على خلافاتها عن طريق حلول سياسية متفاوض عليها من شأنها أن تعزز التهدئة وتعطي دفعة لعملية السلام. كما

سيكون من الحكمة إشراك النساء والشباب إشراكا كاملا في السعي إلى تحقيق ذلك السلام الذي طال انتظاره. وترغب كوت ديفوار، قبل كل شيء، في أن يكون اتفاق الرياض بمثابة نقطة ارتكاز لتهيئة بيئة من الثقة بين الأطراف المعنية. كما إنها تدعم المبادرات الدبلوماسية الجارية، ولا سيما تلك التي ترعاها سلطنة عمان، لتيسير المحادثات بين الأطراف الفاعلة الإقليمية والحوثيين.

وتشاطر كوت ديفوار المجتمع الدولي مخاوفه إزاء الحالة الإنسانية المثيرة للقلق بصفة خاصة في اليمن. فقد أصبحت اليمن بالفعل، بعد عدة سنوات من النزاع، بلدا مستنفدا حيث يعيش ٨٠ في المائة من السكان، وفقا لوكالات الأمم المتحدة، في حالة طوارئ إنسانية، ويعاني ١٠ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي وشرد ٣,٣ ملايين شخص داخليا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن دعوة جميع الأطراف الرئيسية في الأزمة الراهنة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويرحب بلدي، في ذلك الصدد، باتخاذ مجلس حقوق الإنسان، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، القرار ٢/٤٢ الذي يدين انتهاك تلك المعايير القانونية الدولية.

وتعتقد كوت ديفوار أن من الملح كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. والامتثال لأحكام اتفاق الحديدة بشأن إعادة نشر القوات العسكرية من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى يظل ضرورة ملحة في هذا الصدد. ومما لا شك فيه أن مراقبة الموانئ هي المسألة الرئيسية التي تعرقل عملية إعادة نشر القوات العسكرية بصورة كاملة من تلك المرافق المرفئية. ولذلك فإن إنشاء قوات الأمن المحلية في تلك الموانئ ينبغي أن تسمح بإحياء العملية السياسية. ولهذا السبب رحب بلدي بإعلان السيد غريفيث هذا الصباح عن دخول ناقلة نفط ميناء الحديدة لإمداد البلد بالنفط. وتحث كوت ديفوار الأطراف اليمنية على مواصلة إعادة نشر القوات العسكرية من الموانئ تحت رعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار وعلى التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

والاتفاق النسبي لوقف إطلاق النار الذي يتقيد به الحوثيون منذ ٢١ أيلول/سبتمبر وإطلاق سراح ٢٩٠ من السجناء ينبغي أن يشكل الأساس لاتفاق السلام. ونرحب بذلك كخطوة إيجابية جدا إلى الأمام. وهذه المبادرات الإنسانية، تمشيا مع اتفاق ستوكهولم، ينبغي أن تعمل على تهيئة بيئة تفضي إلى استمرار تبادل الأسرى وتنفيذ بيان التفاهم بشأن مدينة تعز. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان لليمن أن يحظى أي زخم يولد الأمل في تحقيق السلام والاستقرار والأمن بالدعم والتشجيع.

وفي الختام، تود كوت ديفوار أن تجدد تشجيعها للمبعوث الخاص في جهوده الثابتة بغية تعزيز الحوار فيما بين الأطراف، التي يأمل المجلس أن تكون مثمرة في تحقيق تسوية نهائية للنزاع في اليمن.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني دائما أن يرى السيد مارتن غريفيث، وقد سررت اليوم بالاستماع له ولإحاطته المتفائلة. ولست بحاجة إلى تكرار جميع مختلف التطورات الإيجابية، إذ لا يسعني إلا أن أردد ما قاله وزميلي ممثل كوت ديفوار، وهو أن الزخم الذي تولد ينبغي أن يُستدام في جنوب البلد وشماله. ومن الواجب الأساسي للقيادة، كما قال السيد غريفيث، أن يواصل قادة جميع الأطراف المشاركة البناءة من خلال الحديث مع بعضهم البعض والمضي قدما في طريق التهدئة.

لقد شعرت ببعض القلق من أن يقترح السيد غريفيث في نهاية بيانه المهم جدا ترشيح القادة لنيل جائزة نوبل القادمة للسلام، ولكن سرعان ما هدأت روعي السيدة أورسولا مولر. ومن دواعي سروري دائما أن أراها، ولكنني لم أكن سعيدا بالاستماع إلى ما قالته. فقد ذكرتنا بالحالة الإنسانية، التي

لا تزال أسوأ حالة إنسانية نواجهها في العالم اليوم. وعلى الرغم مما سمعناه عن التطورات الإيجابية في محافظة الحديدة، فإن تلك المحافظة تظل المكان الذي يشهد أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين.

وفيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فإنني استمعت بعناية شديدة لما قيل، لكنني سمعت زميلنا الروسي يقول إنه يجب علينا أن نكفل الامتثال غير المشروط للقانون الإنساني الدولي، ولا يسعني إلا أن أؤيد ذلك – وليس في اليمن فحسب. فمن المهم تماما إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ولا نزال نواجه الكثير من المشاكل في هذا الصدد.

وقد أشار العديد من الزملاء، بمن في ذلك ممثلو فرنسا والجمهورية الدومينيكية وبولندا، إلى المسألة التي لم تحل المتعلقة بناقلة النفط SAFER، التي تمثل تهديدا متزايدا للبيئة. وينبغي لجميع من هم على اتصال مع الحوثيين الضغط عليهم بغية السماح على الأقل لفريق تقييم تابع للأمم المتحدة بالوصول إلى السفينة.

وما زالت ألمانيا ملتزمة بدعم المبعوث الخاص. ونحن على استعداد لدعم العملية السياسية من خلال تيسير الاجتماعات على مختلف المستويات. وفيما يتعلق بتقديم المعونة الإنسانية المالية، تظل ألمانيا ملتزمة وستساهم مساهمة كبيرة في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. كما ندعو المانحين الآخرين إلى مواصلة المشاركة وصرف مساهماتهم في الوقت المناسب حتى لا تتكرر المشكلة التي واجهناها هذا العام.

وأخيرا، أود أن أعود إلى إحاطة السيد غريفيث. لقد سلط الضوء في نهاية بيانه على اتصاله مع القيادات النسائية، وإنني أؤيد ذلك تأيدا تاما. وسلط أعضاء آخرون الضوء أيضا على إدماج الشباب. ومن المهم ألا نعقد اجتماعات منفصلة معهم فحسب، بل أن نضمن حصول المرأة على مقعد في طاولة المفاوضات وكفالة قدرتها على عرض رؤيتها وآرائها في عملية المفاوضات.

السيد إسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر، على المعلومات القيمة التي قدماها.

تتابع غينيا الاستوائية عن كثب الحالة في اليمن وما زالت على ثقة في عمل الأمم المتحدة الذي لا يزال يسعى، بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام والدعم القوي المقدم من شركاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة، إلى إيجاد مسار ناجح لأطراف النزاع من أجل التوصل إلى حل نهائي واستعادة السلام والهدوء اللذين ظل سكان اليمن يصبون إليهما على مدى السنوات الخمس الماضية.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، نفذت الأطراف اليمنية مبادرات هامة تهدف إلى إعادة توجيه ديناميات النزاع، سواء في الشمال أو في الجنوب. ويثبت ذلك التزامها الثابت بالتوصل إلى اتفاق بشأن عدد من التدابير التي ستخفف من معاناة الشعب اليمني. ومن بين هذه الخطوات الإفراج عن ٢٩٠ من المحتجزين لدى حركة الحوثيين. وقد تجلت نفس الروح في إعلان الحركة في ٢٠ أيلول/سبتمبر عن وقف جميع الهجمات بالطائرات بدون طيار والقذائف التسيارية ضد المملكة العربية السعودية.

كما نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها وترعاها المملكة العربية السعودية، والتي أدت إلى توقيع اتفاق الرياض في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف تسوية الخلافات الهامة بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي. ومن الملح أن تنفذ الأطراف أحكام ذلك الاتفاق، من بين جوانب أخرى، بالنظر إلى أن عودة الحكومة إلى عدن والتشغيل الكامل لمؤسساتها، التي يجب أن تصل خدماتها إلى مواطني البلد، يعتمدان على الاتفاق.

وباختصار، إن اتفاق الرياض خطوة في الاتجاه الصحيح في السعي إلى حل نهائي للنزاع اليمني.

كما تثني غينيا الاستوائية على قيادة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة التي نجحت إلى جانب الطرفين اليمنيين في اتفاق ستوكهولم في إنشاء مركز العمليات المشتركة. فوجود المركز يؤدي إلى تخفيض ملموس في انتهاكات وقف إطلاق النار.

ويأسف وفد بلدي للحالة الإنسانية الرهيبة التي يعانيها السكان اليمنيون منذ بداية النزاع، اقترانا بازدياد تضرر السكان المدنيين. وتضطر الوكالات الإنسانية للتغلب على قيود كبيرة علاوة على تكرار أعمال التحرش ومحاولات التدخل. وفي هذه الظروف الصعبة، من الصعب الوصول إلى أكثر الناس احتياجا. وفي الشهر الماضي، توصلنا بأنباء عن قيام السلطات المحلية بعرقلة عمليات تقييم الحالة الإنسانية في حجة والحديدة، اللتين تأثرت فيهما حوالي ٠٠٠ ١٢ من الأسر جراء الفيضانات. فالملايين من الناس لا يمكنهم ضمان إمداداتهم الغذائية العادية وآخرون لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم التالية.

ولذلك، فإننا نؤيد القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان في ٢٦ أيلول/سبتمبر مدينا استمرار انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في اليمن، بما في ذلك تجنيد واستخدام الأطفال على نطاق واسع من قبل أطراف النزاع، والعنف الجنسي والجنساني، والاحتجازات التعسفية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والهجمات على السكان والهياكل الأساسية المدنية، بما فيها المرافق الطبية والبعثات وموظفوها، فضلا عن المدارس.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه الكامل للجهود التي يبذلها السيد غريفيث. كما نحث كافة الأطراف على السير في طريق الحوار لأن السبيل الوحيد لحل النزاع هو حل سياسي قائم على الحوار الصريح والمباشر والشامل بين جميع الأطراف.

السيد نتسوان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل إحاطتي بتقديم الشكر إلى السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطتيهما. وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن دعمها للمبعوث الخاص السيد غريفيث وتثني على كافة الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل سلمي للوضع في اليمن. ونود أن نتناول في بياننا المسألتين التاليتين: أولا، الوضع السياسي، وثانيا، الحالة الإنسانية في اليمن.

أولا، فيما يتعلق بالوضع السياسي، فإن جنوب أفريقيا ترحب بالتوقيع على اتفاق الرياض بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي. ونود أن نشير أيضا إلى بعض النقاط الرئيسية في اتفاق الرياض، والتي تشمل تفعيل أدوار كافة السلطات والمؤسسات الحكومية اليمنية ودعم الحقوق الكاملة للشعب اليمني ومشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي بصفته وفدا حكوميا في المشاورات المتعلقة بالتوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع في اليمن. ونأمل أن يكون هذا الاتفاق بمثابة الخطوة الأولى نحو إيجاد تسوية سياسية أوسع نطاقا وأكثر شمولا لإنهاء الحرب في اليمن. ونشيد أيضا بدور المملكة العربية السعودية في تيسير التوقيع على هذا الاتفاق.

ونرحب كذلك بالبوادر المشجعة للحوار بين الطرفين بهدف تخفيف حدة التوترات. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة على وجه الاستعجال في المحادثات الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية في اليمن. وينبغي تمكين جميع الأطراف المشاركة والاتفاق على التخفيف من محنة الشعب اليمني المحاصر في هذا النزاع المسلح العنيف.

ونذكر كذلك الأطراف بتنفيذ بعض العناصر الرئيسية لاتفاقات ستوكهولم، بما في ذلك تبادل الأسرى وحل المسائل المعلقة بخصوص وضع قوات الأمن المحلية. ويحدونا الأمل في أن تصب مختلف جهود الحوار الجارية في عملية أوسع نطاقا

تقودها الأمم المتحدة وتكون شاملة لجميع الأطراف. ويستمر تفاقم الكارثة الإنسانية في اليمن وستظل مصدرا للاضطراب لا للأطراف المتورطة في النزاع فحسب وإنما للمنطقة بأسرها إذا لم تتضافر الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الأزمة الإنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم. وقد أدى ما يقارب أربع سنوات من النزاع إلى تدهور اقتصادي حاد للبلد أوصله إلى حافة المجاعة وزاد من خطر تدهور الصحة والطاقة والبنى التحتية للمياه وخدمات الصرف الصحي. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من السكان – ٢٤ مليون شخص –باتوا بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية، من ضمنهم ١٤,٣ مليون شخص هم في حاجة ماسة إليها. وتتفاقم شدة احتياجاتهم حيث ارتفع عدد الأشخاص ذوي الحاجة الماسة إلى المساعدات بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بالعام الماضي. ويعاني ثلثا جميع المناطق في البلد بالفعل من فترة ما قبل المجاعة ويواجه الثلث المتبقي جوانب ضعف حادة متعددة. ويقدر عدد الأطفال اليمنيين دون سن الخامسة الذين ربما ماتوا جوعا بـ ٨٥ ٠٠٠ طفل.

وتوقف ما يناهز مليوني طفل يمني عن الذهاب إلى المدارس منذ بداية الحرب. ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة فقد تضررت الكثير من المدارس أو لم تعد مستخدمة أو أصبحت ملاجئ للمشردين. وأدى النزاع المسلح في اليمن إلى مقتل وجرح آلاف المدنيين اليمنيين منذ بدايته. ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد لقي زهاء ٧ ٠٠٠ مدني مصرعهم وأصيب أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص. ونزح آلاف آخرون بسبب القتال، بينما يعاني الملايين من نقص في الغذاء والرعاية الطبية.

ونرحب بانخفاض أعمال العنف، كما ذكرت هذا الصباح الأمينة العامة المساعدة. ويحدونا الأمل في أن تستمر الحالة في التحسن. وتواصل جنوب أفريقيا دعوة أطراف النزاع إلى السماح بالمرور الحر والمنتظم وغير المتنازع عليه للأغذية وغيرها من أشكال الإغاثة الإنسانية وعدم اتخاذ إجراءات قد تحرم المدنيين من حقوقهم في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، نذكّر أطراف النزاع بأنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام اتفاقيات جنيف. وتُعدُّ هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة مؤشرا قويا على الخسائر البشرية الناجمة عن استمرار المواجهات العسكرية والنزاعات، الأمر الذي يتطلب التزاما عاجلا بوقف إطلاق النار والسعي إلى حل تفاوضي سلمي وشامل للأزمة.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الحل المستدام الوحيد لهذا النزاع هو تسوية سياسية تفاوضية بقيادة يمنية شاملة تعطي الأولوية لمصالح ورفاهية جميع المواطنين اليمنيين.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتيهما.

أود أن أرحب أيضا بالتوقيع على اتفاق الرياض بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي. ونثني على المملكة العربية السعودية لجهودها وقيادتها في الوساطة. ويحدونا الأمل في أن يتسنى لنا الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي خلال المراحل المقبلة من العملية السياسية التي يجب أن تكون شاملة وبمشاركة هادفة من النساء والشباب، وأن تجسد التنوع العرقي والجغرافي والاجتماعي والسياسي لسكان اليمن.

ونرحب بجهود التهدئة على الرغم من أن السكان المدنيين ما زالوا يعانون أكثر من غيرهم. ونشجع على مواصلة تلك الجهود سعيا لوقف أعمال القتال في جميع أنحاء البلد.

ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية للشعب اليمني صعبا للغاية، كما أبلغتنا السيدة مولر. ومن الضروري أن تعمل جميع

الأطراف على تسهيل الوصول إلى المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. وعلى وجه الخصوص، ندعو الأطراف إلى رفع جميع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والواردات التجارية. ونحث حكومة اليمن على تعليق تنفيذ المرسوم ٤٩ إلى حين التوصل إلى حل دائم لأزمة النفط. ونحث الحوثيين على إتاحة إمكانية الوصول للخزان صافر بغية تيسير إجراء تقييم للوضع والحيلولة دون وقوع كارثة بيئية محتملة.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك اتفاق الحديدة، والاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى وبيان التفاهم في تعز.

وأخيرا، يجب على كافة الأطراف أن تحترم التزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

تود الحكومة البريطانية أيضا أن تشكر مساعدة الأمينة العامة والمبعوث الخاص وفريقيهما على العمل الشاق الذي يقومان به. ونشاطر الآخرين الترحيب باتفاق الرياض والدور الحيوي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في التوسط له. ونشاطر جنوب أفريقيا وجهة نظرها وتشديدها على عنصر الشمول.

وفيما يتعلق بالزخم والاستفادة المثلى من العام المقبل، فقد أحسن زملاؤنا ممثلو ألمانيا وإندونيسيا وكوت ديفوار الإشارة إلى ذلك ونشاطرهم أيضا هذا الشعور بالأمل في إمكانية تحقيق أمور مجدية بحق.

أردت أن أقول للمبعوث الخاص غريفيث إننا نرحب بجهوده المتواصلة لتيسير المشاورات بين الطرفين. ومن المهم أن اتفاق الرياض وجهود تخفيف التوتر مدمجان في عملية سياسة جامعة أوسع نطاقا، ونحث السيد غريفيث والمملكة العربية السعودية على العمل عن كثب للتأكد من أن المبادرات ذات الصلة متكاملة وتتيح اتباع نهج كلي. ينبغي للمجلس والمجتمع الأوسع نطاقا أن يكونا على أهبة الاستعداد لدعم عملية سلام مجددة، ويمكن للمبعوث الخاص أن يعول على المملكة المتحدة في بذل قصارى جهدها في هذا الصدد. ونأمل أن يستمر توسيع نطاق تنفيذ اتفاق ستوكهولم بالتوازي مع تلك الجهود.

وعلى الصعيد الإنساني، كما قالت مساعدة الأمين العام، فإن الحالة بالغة السوء. وأشاطر شواغل الممثل الألماني بشأن هذه المسائل. وقد التزمت المملكة المتحدة بتقديم حوالي مليار دولار كمساعدة منذ بداية النزاع، وأكثر من ربع هذا المبلغ في السنة المالية الحالية. نحن نسهم في الاحتياجات الفورية من الغذاء لأكثر من مليون يمني كل شهر، ونقدم العلاج إلى ٧٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية ونقوم بتزويد أكثر من مليون شخص بإمدادات محسنة المياه وخدمات الإصحاح الأساسية. ولذلك لا نقلل بأي شكل من الأشكال من نطاق وجسامة المهمة، ونحيي جميع الذين يعملون على أرض الواقع لإيصال المعونة إلى الفئات الضعيفة في هذه الظروف الصعبة والخطيرة.

ويتعين على المجلس أن يكون واثقا من أن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي تصل بالفعل إلى المحتاجين، وبالتالي من الأهمية البالغة تحسين وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في الشمال. وتغتنم المملكة المتحدة هذه الفرصة لكي تدعو الحوثيين للمشاركة على نحو عاجل وبناء مع منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقها للشؤون الإنسانية على أرض الواقع، السيدة ليز غراند، لضمان إمكانية الوصول إلى الأشخاص الضعفاء والامتثال الفوري للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) عن طريق تيسير الوصول الإنساني السريع والآمن دونما عائق.

ونحن نعلم أن البيئة التشغيلية للمنظمات الإنسانية تكاد تكون مستحيلة في الشمال – ٦٠ في المائة من الاتفاقات

الفرعية الإنسانية لهذا العام لم يتم التوقيع عليها من جانب الحوثيين وهذا يؤثر على ٤ ملايين شخص. من الواضح أن هذه الحالة أمر لا يمكن أن يستمر. المنظمات الإنسانية على أهبة الاستعداد لإنقاذ الأرواح. ويجب أن يسمح لها بالقيام بأعمالها.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، وهي مسألة ذكرها عدد من الممثلين اليوم، نحن نتشاطر هذه الشواغل. ونعتقد أن تقاعس الحوثيين بشأن هذه المسألة أمر يتسم بالرعونة. ونحن ندعوهم إلى السماح لفريق الأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة قبل فوات الأوان.

كما أود أن أقول كلمة سريعة عن الاقتصاد. التقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة بين الطرفين في تيسير استيراد الوقود عبر موانئ البحر الأحمر موضع ترحيب كبير. ومن الحيوي الآن أن تنخرط حكومة اليمن والحوثيون بشكل بناء مع الأمم المتحدة للاتفاق على آلية فعالة لتقاسم إيرادات الموانئ. ينبغي تأمين التوصل إلى حل طويل الأجل حتى يتسنى دخول ما يكفي من الوقود موانئ البحر الأحمر كل شهر.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بتكرار ما قاله ممثلا ألمانيا وبلجيكا عن أهمية التنفيذ غير المشروط للقانون الدولي الإنساني.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، أتوجه إليكم، سعادة السفيرة بيرس، بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد المملكة المتحدة الصديق كل التوفيق والنجاح. وأتوجه بالشكر إلى السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطته والشكر موصول للسيدة أورسولا مولر مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتها القيمة

عبرت الحكومة اليمنية عن رغبتها الصادقة والجادة في تحقيق السلام العادل والمستدام المبني على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وحرست على تغليب مصلحة اليمن واليمنيين في تحقيق أحلامهم المتطلعة إلى بناء يمن اتحادي جديد يقوم على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ويعبر عن مصالح الشعب اليمني ويمثل رافدا قويا للمنطقة وسندا للأشقاء في مواجهة الإرهاب والمشاريع الطائفية، التي تعمل على تدمير تطلعات الأمة ونشر الفوضى وتقويض أسس المجتمع.

وتثمن الحكومة اليمنية عاليا الجهود الحثيثة للمملكة العربية السعودية الشقيقة، قائدة تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد التي كان لها الدور الأبرز في توقيع اتفاق الرياض، الذي يعد خطوة مهمة للبناء عليه في تحقيق إنجازات قادمة على صعيد السلام الشامل المبني على المرجعيات المتفق عليها والحفاظ على الثوابت الوطنية واستعادة الدولة اليمنية

وتفعيل دور كافة سلطاتها ومؤسساتها في العاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات المحررة والالتزام بحقوق المواطنة الكاملة لكافة أبناء الشعب اليمني ونبذ التمييز الطائفي وضم كافة التشكيلات العسكرية الخارجة عن الدولة في قوام وزارتي الدفاع والداخلية، ما من شأنه أن يسهم في استكمال تحرير المحافظات الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الحوثية المسلحة وتوحيد الجهود لتسريع استكمال إجهاض المشروع الحوثي الإيراني في اليمن؛ وتأسيس مرحلة جديدة من الأمن والاستقرار في اليمن ودول الجوار، وتحقيق مصلحة اليمن أرضا وإنسانا ونبذ الفرقة وتوحيد الصف الوطني وبدء مرحلة البناء والتنمية ومحاربة الجماعات الإرهابية المتطرفة.

إن تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، حول العمل بشكل فوري لتنفيذ اتفاق الرياض بمضمونه الكامل وعودة رئيس الوزراء وطاقمه الوزاري إلى العاصمة المؤقتة عدن مطلع الأسبوع الجاري؛ سيضمن إزالة جذور الإشكاليات السابقة وتبعاتها المتمثلة بشكل كبير، ضمن جملة أمور، في وجود تشكيلات عسكرية خارج إطار الدولة، والتي لم تمكن الحكومة من ممارسة سلطاتها الكاملة في العاصمة المؤقتة عدن.

وإذ نشيد بالموقف الدولي الداعم لاتفاق الرياض والذي برز من خلال البيانات الصادرة عن الدول الشقيقة والصديقة ومجلس الأمن، والتي باركت جميعها الاتفاق واعتبرته خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام الدائم في اليمن، فإننا نتطلع إلى دعم الأشقاء والأصدقاء من المجتمع الدولي لجهود الحكومة اليمنية بهدف التغلب على الصعوبات وتحسين الوضع الاقتصادي وترسيخ الأمن والاستقرار.

يوشك اتفاق ستوكهولم أن يستكمل عامه الأول، دون تحقيق تقدم يذكر، ما يتطلب وقفة جادة لمعرفة الأسباب والضغط على الطرف المعرقل لتنفيذ الاتفاق. إن تنفيذ اتفاق الحديدة، لا سيما ما يتعلق بقوات الأمن المحلية والسلطة المحلية وتنفيذ الانسحاب من موانيء مدينة الحديدة وفتح الممرات الإنسانية، سيشكل إجراء مهم لبناء الثقة ومؤشر حقيقي نحو تحقيق السلام المستدام.

وإن أي محاولة للقفز عليه تعد تقويضا لجهود الأمم المتحدة ولا تخدم العملية السياسية. ومكافأة للطرف الانقلابي للتهرب من تنفيذ التزاماته. إن عدم التزام الميليشيات الحوثية بوقف إطلاق النار والتصعيد العسكري المستمر يستدعي إدانة واضحة وموقفاً حازماً تجاه هذه الخروقات والانتهاكات، التي تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أن المليشيات الحوثية غير مستعدة للسلام، ولا تأبه بالمعاناة الإنسانية جراء حربها الظالمة على شعبنا اليمني، بل وتستخدم ذلك كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي.

تستنكر حكومة بلدي قيام النظام الإيراني بالاعتراف بممثل المليشيات الحوثية الانقلابية، وتسليمه المقار الدبلوماسية والمباني التابعة للجمهورية اليمنية في طهران، وانتهاكه الفاضح لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وتدعو هذا المجلس الموقر لإدانة هذا العمل السافر والانتهاك الصريح للقانون الدولي والسابقة الخطيرة في العلاقات الدولية، ونؤكد أننا سنتخذ الإجراءات القانونية للتعامل مع هذا السلوك الباطل وغير المسؤول.

تبذل الحكومة اليمنية جهوداً كبيرة لإنعاش الوضع الاقتصادي، وقد حققت نتائج إيجابية في تنفيذ القرار ٧٥ لسنة ٢٠١٨ والقرار ٤٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تحصيل الجمارك والضرائب والعوائد الحكومية القانونية الأخرى على الواردات من المشتقات النفطية بغرض توفير الموارد لتغطية رواتب موظفي القطاع المدني في الدولة. وقد بادرت منتصف الشهر المنصرم بتسهيل إجراءات دخول المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، والتي بلغت الإيرادات القانونية لها حوالي ١٥ مليار ريال يمني خلال أسبوعين فقط. ويتعين على المليشيات الحوثية الالتزام بتوريدها إلى حساب مؤقت في البنك المركزي – فرع الحديدة تشرف عليه الأمم المتحدة وفقاً لمبادرة الحكومة ليتم استخدام تلك الإيرادات في صرف رواتب الموظفين في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيات الحوثية. ونحذّر من أن يكون مصير تلك المبالغ كسابقتها، مما يهدر في المجهود الحربي وإثراء أمراء الحرب على حساب معاناة الشعب اليمني.

تجدد الحكومة اليمنية دعوة المجتمع الدولي ومجلسكم الموقر لممارسة المزيد من الضغوط على الميليشيات الحوثية للسماح بوصول الفريق الفني من الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط صافر،

وتقييم الأضرار الحاصلة فيها، وعدم الانتظار لحين حدوث كارثة بيئية خطيرة، وتُحمّل المليشيات الحوثية المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الكارثة المحتملة.

في الختام، تؤكّد الحكومة اليمنية مرة أخرى حرصها على تنفيذ اتفاق ستوكهولم بكامل مكوناته، واتفاق الحديدة بما في ذلك أيضاً إطلاق الأسرى والمعتقلين من جانب إنساني وليس له علاقة بالجانب السياسي، وتدعو أيضاً إلى فك الحصار عن مدينة تعز.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.